من الناس فيجوز بفعل مباح ولا يجوز للانسان
فعله ان تاذى به غيره واحتج بعموم قوله انّ الّذين
يؤذون الله ورسوله وبقوله عليه الصلوة و
السلام فى حديث فاطمة انها بضعة منّى يؤذينى
ما اذاها آلا واني لا احرم ما احل الله ولكن لا تجتمع
ابنة رسول الله وابنة عدو الله عند رجل ابدًا او يكون
هذا حتما اذاه به كافرا جاء بعد ذلك اسلامه
كعفوه عن اليهودى الّذى سحره وعن الاعرابى اراد
قتله وعن اليهودية التى سمته وقد قبل قتلها ومثل
هذا تما بلغ من اذى اهل الكتاب والمنافقين فصفح
عنهم رجاء استيلاف فهم واستيلاف غيرهم كما قررنا
قبل وبالله التوفيق فصل قال القاضى ابو الفضل
رحمه الله تقدم الكلام فى قتل القاصد سبّه
والازراء به وغمصه باىّ وجه كان من ممكن
او محال فهذا وجه بيّن لا اشكال فيه الوجه الثانى
لاحق به فى البيان والجلاء وهو ان يكون القائل
لما قال فى جهته عليه الصلوة والسلام
غير قاصدٍ للسب والازراء ولا معتقدٍ له ولكنه
تكلم فى جهته عليه الصلوة والسلام بكلمة
الكفر من لعنه او سبّه او تكذيبه او اضافة
ما لا يجوز عليه او نفى ما يجب له مما هو فى حقه

عليه

عليه الصلوة والسلام نقيصة مثل ان ينسب
اليه اتيان كبيرة او مداهنة فى تبليغ الرسالة
او فى حكم بين الناس او بغض من رتبة او شرف
نسبه او وفور علمه او زهده او تكذيب بما
اشتهر من امور اخبر بها عليه الصلوة والسلام
وتواترا لخبرها عنه عن قصدٍ لرد خبره او باتى بسفه
من القول وقبيح من الكلام ونوع من السب فى
جهته وان ظهر بدليل حاله انه لم يعتمد ذمّته
ولم يقصد سبّه اما لجهالة حملته على ما قاله او
لضجر او سكر اضطره اليه او قلة مراقبة وضبط
للسانه او عجمة وتهور فى كلامه فحكم هذا الوجه
حكم الوجه الاوّل القتل دون تلعثم اذ لا يعذر
احد فى الكفر بالجهالة ولا بدعوى زلل اللسان
ولا بشئ مما ذكرناه اذ كان عقله فى فطرته سليمًا
الا من اكره وقلبه مطمئنّ بالايمان وهذا افتى
الاندلسيون على ابن حاتم فى نفيه الزهد عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم الّذى وقال محمد بن سحنون
فى الماسور لسب النبى صلى الله عليه وسلم فى ايدى
العدو يقتل الان يعلم تضره او اكراهه وعن
ابى محمد ابن ابى زيد لا يعذر بدعوى زلل اللسان
فى مثل هذا وافتى ابو الحسن القابسى فيمن شتم